الفصل الرابع :

العوامل المؤثرة فى التربية السياسية للمرأة

obeikandl.com

obeikandl.com

مقدمة:

إن للمرأة دوراً فعالاً فى تقدم المجتمع،ويعتمد هذا الدور بفاعليته وأهميته على ما تتمتع به المرأة من مكانة اجتماعية لائقة، وتوفر فرصة العمل لها، وقدرتها فى التعبير عن رأيها، الأمر الذى يساعد فى بلورة شخصيتها وزيادة وعيها بالمشكلات التى يعانى منها المجتمع، وهذا ما يساعد على تنمية مساعدتها فى تطوير المجتمع.

ولقد حظيت الموضوعات التى تخص المرأة باهتمام العديد من أصحاب الاختصاص فى العلوم الإنسانية، ومن هذه الموضوعات موضوع تحرير المرأة، الموضوع الأكثر إلحاحاً فى وقتنا الراهن والذى يتطلب القضاء على المعوقات التى تقف حائلاً أمام تحرير المرأة، كتسلط الرجل والقيم والأعراف والعادات والتقاليد السائدة التى تجعل منها تابعاً للرجل خاضعاً لسلطته، وفى مقابل إمضاء الدعوة لتحرير المرأة نجد هناك من يقف مناهضاً، حيث ينادى أصحاب هذا الموقف بعدم السماح للمرأة بالتعليم أو خروجها للعلم،وهم يرون أن المكان المناسب للمرأة هو المنزل.

وقد ساعد المرأة أصحاب هذا الاتجاه، بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال استسلامها وعدم المطالبة بحقوقها، لأنها لم تستطع المطالبة بحقوقها لأنه ليس فى العرف والعادات والتقاليد شئ يسمى حقوق المرأة ولم يكن هناك من يساند المرأة فى المطالبة بحقوقها كما هو الآن.

ويتناول هذا الفصل المعوقات التى تواجه المرأة الصعيدية للمشاركة السياسية

طبيعة المجتمع الصعيدى ومكانة المرأة فيه :

لكل مجتمع طبائعه وعاداته وتقاليده التى اعتاد عليها، وقد جُبلت المرأة الصعيدية على نظام متعارف عليه وهو سيادة الرجل فى الرأى والقرار والعلم والحكم، فهو أشبه

بالشخصية الدكتاتورية المتسلطة، فرب الأسرة عليه توفير جميع الاحتياجات اللازمة للمرأة حتى لا تخرج المرأة لشراء لوازمها أو لوازم منزلها، كما أن البنت فى بعض بقاع المجتمع الصعيدى وخاصة المحرومة ثقافياً ليس لها حق اختيار شريك حياتها، بل يفرض عليها ابن العم ولا تمتلك حق الرفض كما أنها لا ترث حتى لا تذهب الأملاك إلى الزوج وهو من غير العائلة فتتفرق الأملاك بين العائلات فليس من حقها ما شرعه الله لها أو مجرد النقاش مع الآمر الحاكم الناهى رب الأسرة، ومن وقت ليس ببعيد كان المجتمع الصعيدى لا يعلم البنات مهما بلغت قدرتها العقلية على استقبال العلم، وعلى النقيض يحاول تعليم الولد من أجل الارتقاء به وإن كانت قدرته العقلية ضعيفة،وذلك لأن الولد ومن ينجب الأولاد يعتز بهم ويسير فى بلده كما لو كان صنع شيئاً عظيماً ومن يعطيه الله البنات يسير مخفوض الرأس كما لو كان فعل شيئاً مهيناً، ويعتبره المجتمع بأسره أنه لم ينجب أبداً ولم يمنحه الله تعالى هذه الهدية، وإذا ما شبت الفتاة ووصلت الثانية عشر من عمرها يكون الزواج منتظر من أجل تحملها المسئولية وهى فى هذا السن الصغير ولا تخرج عند أحد ولا تتزاور مع أحد وقليل من المجتمع الذى يسمح لبناته بوجود صديقات لهن يذهبن إلى بعضهن البعض كما أن رأى الولد الصغير يسير على أخته الأكبر منه،وربما الراشدة بلا نقاش، كما أن الفتاة لا يراها أولاد عمومتها غير أن هناك فى محافظة قنا على سبيل المثال لا الحصر تقسم المحافظة إلى عدة قبائل منها الأشراف والحمدات والسمطة والعرب والفلاحين، ممن بين هذه القبائل على سبيل المثال لا الحصر الأشراف والهوارة فى الوجه القبلى فى الصعيد لا يزوجن بناتهن من غير أبناء العمومة حتى وإن عاشت الفتاة عمرها كله بدون زواج، فالمرأة فى الصعيد مهضوم حقها العادى فكيف لها الخروج من منزلها من أجل المشاركة السياسية فهذا أمرٌ شبه مستحيل

مكانة المرأة فى المجتمع المصرى على مر العصور:

فى مصر الفرعونية تميزت الحضارة المصرية بحصول المرأة على مكانة اجتماعية تأخذ الشريعة والقانون وتعترف بها الدولة والأمة مع إعطائها بعض الحقوق فى الأسرة والمجتمع تشبه إلى حد كبير حقوق الرجل فيها، حيث جاز لها أن تملك وترث وتتولى أمر أسرتها فى غياب من يعولها، ولا تتوقف هذه الحقوق على حسن النية من جانب الآباء والأبناء والأقارب وهذا ما لم تنله المرأة فى حضارات أخرى فى بابل أو آشور، أو الحضارات الإغريقية، ولكن معظم هذه الحقوق التى تمتعت بها المرأة المصرية كانت بصفة عامة تضطرب مع اضطرابات الدولة أو تعود إليه[1]. ولكن غالباً ما تفقد المرأة ما اكتسبته من بعض الحقوق الاجتماعية مثل استئذانها لزوجها فى التصرف فيما تملك، كما يجوز لابنها الأكبر سناً شبه الولاية عليها بعد موت أبيه، وهو ما يعرف بامتياز الابن الأكبر سناً كما تحرم من الميراث فى الوقت الذى تزداد فيه مكانة الرجل وهذا عقب كل غزو استعمارى[2]، فإذا كانت بعض النساء قد وصلن إلى ارتقاء بعض المناصب الرفيعة فى الدولة بالقاضيات، والكاهنات ومنهن من ذاع صيتهن كملكات للدولة أمثال (مرتز، نتناوكس) بنت (مزو) سيك نفرو، حتشبسوت، مح حتب، تى، إلا أن بعضهن كن يرتدين زى الرجال حتى يكن مقبولات عند الشعب كما فعلت الملكة حتشبسوت[3].

وحتى الآن فى بعض مناطق الصعيد هناك من يحرم بناته من التعليم فى وقت ليس ببعيد وكان أولياء الأمور يذكرون أن بناتهن قد توفين حتى لا يستكملن دراستهن الإلزامية باعتقاد أن خروج البنت من المنزل تحت أى ظروف جرم لا يمكن غفرانه، ولكن

(١) عباس محمود العقاد، المرأة فى القرآن الكريم (القاهرة: مكتبة الفجالة، ١٩٧٧) ص٥٢.
(٢) حسن محمد جوهر، المرأة عبر التاريخ (القاهرة: مكتبة روز اليوسف، ١٩٨٠) ص٣٣.
(٣) زيدان عبد الباقى، المرأة بين الدين والمجتمع (القاهرة: سلسلة الثقافة الاجتماعية الدينية للشباب، ١٩٧٧) ص٦٧.

فى نهاية القرن العشرين بدأ تحرر المرأة، وفى القرن الحادى والعشرين بدأ العصر الذهبى للمرأة وكثرت المؤتمرات ولم تكن على صعيد مصر فقط، وإنما على صعيد الدول العربية وأقيمت (منظمة للمرأة العربية) مقرها القاهرة تحت لواء جامعة الدول العربية،وأصبحت بطريقة رسمية أمام الوطن العربى، ولكن ما هو كائن الآن أن المرأة نالت حقوقها السياسية على الورق ولكن هذا عكس الواقع، فعلى سبيل المثال لا الحصر حصلت المرأة فى مصر وتونس على حقها الانتخابى عام ١٩٥٦ وفى الأردن وفى العراق ١٩٨٠ وفى المغرب عام ١٩٦٣[١]، والمادة ٤٠ نادت بعدم التفريق بين المواطنين سواء من الجنسين أو الأصل أو الدين أو العقيدة أو اللون[٢]، فهذا البيان القانونى الذى يحكم المرأة المصرية يقوم على الاعتراف الكامل بحقوق المرأة ومساواتها بالرجل، ومن هنا فإن المرأة المصرية ليست لديها معركة تخوضها من أجل حقوق دستورية أو قانونية بالرغم من ذلك إلا أن المرأة لا تقوم بعملها ولا تستعمل حقها على الوجه الأكمل وهذا لا يتم إلا إذا كان هناك تنشئة سياسية منذ الطفولة.

والمجتمع المصرى يلتزم بالعرف والعادات والتقاليد أكثر من التزامه بتطبيق شرع الله فى أى شئ خاص بالمرأة فقد ورد فى كتاب الله تعالى :

"بسم الله الرحمن الرحيم"

﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿٧٠﴾ ﴾[٣]

(١) نايف عودة النبوى: مرجع سابق، ص ص ٢١٢، ١٢٢.
(٢) تقرير مصر المقدم للمؤتمر العالمى الرابع للمرأة، مرجع سابق،، ص١١.
(٣) سورة الإسراء : الآية ٧٠ .

لم يقل الله سبحانه وتعالى إنه كرم الذكور عن الإناث وإنما كرم العزيز الحكيم بنى آدم بوجه عام فإذا بالإنسان يفرق بين الذكر والأنثى.

ففى كل ما أشار إليه القرآن الكريم من الآيات العلمية على وجه الخصوص لم يفرق بين الرجل والمرأة فى حق اكتساب العلم والمعرفة، فالله تعالى يخاطب دوماً عقل وفكر وقلب الإنسان دون تمييز، ويتضح من ذلك أن الإسلام يحارب الظلم فى كل ميدان فإذا سلمنا بأن كل نداء فى القرآن الكريم جاء فى صيغة (يا أيها الناس، يا أيتها النفس يا أيها الإنسان، يا أيها الذين آمنوا) وفى مخاطبته عز وجل الناس والنفس والإنسان والمؤمنين بأنه يشتمل على الرجل والمرأة على حد سواء، كما أن الإسلام حرم وأد البنات الصغيرة وأمر بتعليمهن وإعدادهن للحياة الاجتماعية، وأن الرسول ﷺ يقول: خيركم خيركم لنسائه" وأيضاً قوله ﷺ "من أكرم النساء إلا كريم ومن أهانهن إلا لئيم"(١).

فليس بعد ذلك تشريف للمرأة فى الإسلام، وإشعارها بأنها مخلوق كريم لها حقوق وعليها التزامات كالرجل ويهيئ لها الرسول ﷺ طريقاً واضحاً تسلكه المرأة فى مجتمعها تربية وتعليما وتهذيباً دون عناء أو شقة ومن هذا المنطلق النبوى الكريم تمكنت المرأة في صدر الإسلام من رفع منزلتها لتكون أصلب وأرسخ من الجبال فى ميدان الإيمان والعلم والمعرفة وتصبح علماً من الإعلام لتثبت للآخرين أنها قادرة على أن تكون فقيهة وأديبة وشاعرة وطبيبة ولتتفوق على بنات جنسها فى كل المجتمعات السابقة واللاحقة لمجتمعها الإسلامي.

ومن نساء العرب اللائى يقرأن ويكتبن هن: (حفصة بنت عمر بن الخطاب، أم كلثوم بنت عقبة، عائشة بنت سعد، الشفاء بنت عبد الله العدوية، كريمة بنت المقداد)

(١) ابن ماجة، سنن ابن ماجة، الجزء الثالث (مكتبة عيسى الحلبى، ١٩٧٢) ص٦٦٥.

كما أن السيدة عائشة رضى الله عنها و أرضاها برعت في قول الشعر وروايته ونقده التى قال عنها عروة بن الزبير " ما رأيت أحد يفقه و لا يطب ولا يشعر من عائشة[1] وقد برعت بعض النساء فى ميادين العلم والمعرفة وفنون اللغة اذكر منهن على سبيل المثال ما يلى :

١- أم سلمى : فاطمة بنت أبى بكر بن عبد الله التى روت عن أبيها وكتب عنها محمد بن جعفر كتاب الجملة .

٢- أم عبد الواحد : التى كانت عالمة فاضلة فى نفسها وحدثت الحديث كريمة بنت محمد بن حاتم المزدوية التي تجاوزت مكة المكرمة[2]

ومما سبق يتضح أن الإسلام لم ينكر خروج المرأة وتعليمها وأن أمهات المؤمنين كن يقرأن ويكتبن ويعلمن ويروين الحديث عن الرسول ﷺ .

"فالقضية هنا ليست إباحة العلم أو جوازه بالنسبة للمرأة بل هو تكليف واجب ملزم فكل آيات العلم في القرآن الكريم لم يخص بها الرجال دون النساء لأن القضية هنا قضية الإيمان لأن العلم يعد من جوهر إنسانية الإنسان كما يعد من الإيمان خاصة وأن الإسلام لا يريد للمرأة ولا للرجل من المسلمين بل من البشر جميعاً أن تمسخ بشريته وهبوطه إلي حظيرة الحيوان ، فأى كلام عن تعليم المرأة ينبغى أن يرد إلى الإيمان فما يجب على الإيمان يجب على العلم والتعليم[3]

(١) محمود السيد سلطان وآخرون، مسار الفكر عبر العصور، ط٢ (الكويت: مؤسسة الوحدة للتوزيع والنشر والطباعة، ١٩٧٩)، ص ٧٧

(٢) أحمد عبد العزيز الحصن، المرأة ومكانتها في الإسلام، ط ٣، (القاهرة: مكتبة الإيمان، ١٩٨٣) ص ص ٥٦ ـ ٥٨

(٣) سعيد إسماعيل على، ديمقراطية التربية الإسلامية، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٢)، ص ص ١٠٧، ١٠٨

ثم يؤكد القرآن الكريم على مداومة العلم وتدوينه كما يؤكد على ضرورة إعمال الفكر الإنساني فيما حوله من مخلوقات الله بما فى ذلك الإنسان ذاته ، ليجعله يلمس بنفسه عن طريق رؤيته وبصيرته وملاحظته وفكره واستنتاجه مدى قدرة الله سبحانه وتعالى ليعمق الإيمان فى وجدانه .

"ومعنى هذا أن الأفراد مكلفون بطلب العلم وهو واجب عليهم إن لم يجدوا فى أنفسهم المقدرة على تحصيله وجب على المجتمع لا فرق فى ذلك بين الذكور الإناث كما يجب أن تتاح الفرصة أمام أفراد المجتمع للحصول على العلم والأدب والثقافة حسبما يشاء كل فرد فى حدود الإطار العام للحياة فى القرآن الكريم[1] وما كان لتوالى الآيات التي تدعو الى العلم والمعرفة من الصدفة أو لمجرد السرد أو التعبد ، وإنما عن قصد واضح ليغوص الإنسان المسلم - ذكر كان أم أنثى - فى أعماق الكون باحثاً ومنقباً عن كنه وماهية ما سخر له ليبين للناس مقاصد ودلائل قدرة الله وحكمته، ومن الثابت أن الإسلام قد أعطى كل فرد الحق فى أن ينال من العلم والمعرفة والثقافة وما تتجه له إمكاناته وظروفه ويتجه له استعداده.

الملامح الرئيسة لأوضاع المرأة فى مصر:

هناك تقدم ونمو مستمر فى كافة المجالات مع عدم وجود تنسيق بين عدد كبير من الأجهزة والأنشطة التى تعمل فى مجالات المرأة أو أنها لا تعمل فى ظل خطة موحدة كما أنه ليس هناك تقسيم لإنجازات تلك الأجهزة فى هذا المجال[2]

(١) على خليل أبو العينين، فلسفة التربية الإسلامية فى القرآن،ط٢ (القاهرة: دار الفكر العربى)، ١٩٨٥ ، ص ١١٤

(٢) هدى حنطر ، الآليات التى تتيح للمرأة التقدم فى المنظمات الحكومية ، مؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين ، المجلس القومى للطفولة والأمومة ، اللجنة القومية للمرأة ، القاهرة : يونيو ١٩٩٤ ص ٤٣٥

"لقد حظيت المرأة بقسط كبير من التعليم فى كافة المراحل كما حصلت على أعلى الدرجات العلمية وقد بلغت نسبة الحاصلات على درجة الدكتوراه ٢٤,٦ ٪ ودرجة الماجستير ٣٢,٥ ٪ من إجمالى الحاصلين على هذه الدرجات كما ساهمت المرأة فى جميع الأنشطة الاقتصادية والخدمية بنسب مقاربة مع نسبة مساهمة الرجل فيما عدا بعض الأنشطة التى تتطلب توافر القوة الجسمانية والعضلية التى اقتصرت تقريباً على الرجل فى إنجازها كما شغلت المرأة العديد من الوظائف المختلفة بنسب تقترب من نسبة مساهمة الرجل كما وصلت إلى أعلى الوظائف القيادية إلا أن نسبة تقلدها لهذه الوظائف ما زالت ضعيفة بالمقارنة بالرجل حيث تبلغ ١٣ ٪ فقط من الإجمالي[١]، وهذا يؤكد ضعف مساهمة المرأة فى الوظائف القيادية، مما يوضح اقتصار المرأة على الوظائف المناسبة للمرأة فى المجتمع الصعيدى.

"وبتحليل الميثاق المصرى يلاحظ أن تنمية قدرات المرأة المصرية كان مستهدفاً فى التنمية الاجتماعية والثقافية والعلمية ، وقد استلزمت أن يكون التعليم والتدريب هما الوسيلتان لرفع كفاءة المرأة وتيسير انتقالها من مكانة لأخرى واكتسابها المهارات والارتقاء بداخلها[٢] مما سبق نجد أن المرأة تتضح فى صورة المرأة العاجزة وتظهر كإنسانة مقيدة بقيود القدر الذى يفرض عليها القيام بأدوار معينة وهى قيود العادات والتقاليد البالية وعقدة الذكر والأنثى وعقدة الخوف من السياسة .

المرأة والقيادة

هناك مشاركة كاملة وعريضة فى صناعة القرار وفى اتخاذه والمشاركة فى التنفيذ والمسئولية والعمل والمشاركة فى مؤتمرات التنمية ومنافعها وفى أعبائها وتضحياتها

(١) المرجع السابق ، ص ٤٣٦
(٢) سامية محمد فهمى، مرجع سابق، ص١١٥

فتقود المرأة بمفردها شئون المنزل وتتولى تربية ورعاية الأطفال وتعد المسئولة عن ميزانية الأسرة وتسيطر على الموارد التى يعطيها الرجل أهمية خاصة مثل الشرف والأطفال والمال وقد ترأس المرأة الأسرة بسبب هجرة الزوج أو وفاته أو الطلاق أو الهجر وتنفرد المرأة فى هذه الأسرة باتخاذ القرارات التى لم تكن من اختصاصها وتتحمل وحدها مسئولية الإنفاق على الأسرة وإيجاد الحلول لكل المشكلات التى تواجهها ، هذا من جانب ويوجد هناك قيادة غير مباشرة وتعنى أثر المرأة على كفاءة قيادات المجتمع فلا أحد ينكر أن المرأة تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على قرارات القادة سلباً أو إيجاباً طبقاً لثقافة وخصائص شخصيتها .

"المرأة المصرية لا زالت فى سعيها من أجل تحقيق ذاتها تعانى من مشكلات الصراع بين دورها كأنثى ودورها كعاملة[1].

المرأة والتعليم :

حقق تعليم المرأة واستقلالها الاقتصادى طموحها الشخصى مما أضفناه عليها من مكانة اجتماعية وإحساس بالثقة لديها نتيجة لشعورها بقيمة العمل الذى تؤديه وأن ما اكتسبته المرأة العاملة من خبرات جعلتها أكثر استجابة فى تحكيم العقل عند دراسة أى أمور تتعلق بأسرتها لذلك فقد أكدت أغلب العاملات على أن اشتراك الزوجين فى الإنفاق على الأسرة ساعد على زيادة التفاهم بينهما فى اشتراكهما معاً فى اتخاذ القرارات الأسرية وفى تمضية وقت الفراغ كما أن الظروف الاقتصادية هى التى دفعت المرأة إلى أن تخرج من منزلها وتعمل فى الصناعة وغيرها وهذا أدى إلى استقلالها اقتصادياً.

(١) سامية حسن حافظ، "دراسة شخصية لبعض جوانب البناء النفسى للمرأة المصرية"، المجلة الاجتماعية القومية العدد الثانى، المجلد الثانى والعشرون، مايو ١٩٨٥، ص ٧٣.

ويرتبط تعليم المرأة بمشاركتها السياسية حيث أن هناك فرق كبير بين المرأة المتعلمة ومدى اشتراكها فى الأمور السياسية سواء فى المؤسسات النظامية بصفة رسمية أم بصفة دورية أو مجرد الحوار بين المتعلمين مع بعضهم البعض وبين المرأة الغير متعلمة فيكون حديثهن جميعه بعيداً كل البعد عن السياسة.

وعلى أية حال فلقد اتسع نظام التعليم للبنات فى مصر بسرعة كبيرة نسبياً حتى كاد عدد الطالبات بمدارسه (٣٣٦٦٣ طالبة) يتساوى مع عدد الطلاب بها (٣٥١٦٠ طالباً) فى عام ١٩٢٨[١]. وفى المقابل تجمدت جهود الحكومة لتعليم البنات تقريباً بعد عزل إسماعيل ووضع قيود ما يحد من توسعه من قبيل فرض مصروفات تعليمية على التلاميذ ابتداء من عام ١٨٨٥[٢]، وكان من الطبيعى أن تقع وطأة ذلك ثقيلة على بنات الأسر الفقيرة، والتى لم يكن أمامها من مجال التعليم سوى المدارس الحكومية ولعله مما يكفى للتدليل على ضعف اهتمام الحكومة بتعليم البنات وأن أول مدرسة ثانوية أنشأت فى عام ١٩٢٤[٣]، ولقد استنفر ضعف الجهود المبذولة للتوسع فى التعليم بصفة خاصة دعاة الإصلاح الاجتماعى إلى إحياء دعوة رفاعة الطهطاوى وعلى مبارك إلى تعليم المرأة بآراء قاسم أمين التى ناشد ودعا إلى تحرير المرأة، وكان من آرائه البارزة أن المرأة لا تستطيع أن تدير شئون منزلها إلا بعد تحصيل بعض المعارف العقلية والأدبية حتى بدأت المرأة فى التعليم ثم الانطلاق ومحاولة فك الحصار عن المرأة وظهور شعاع التحرر والآن هذا العصر هو عصر المرأة ونيل حقوقها التعليمية والسياسية وغيرها.

(1) Ochran Judith, Education Egypt Croom Helm, London, 1986, p. 28.
(٢) سعيد إسماعيل على، تاريخ التربية والتعليم فى مصر، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٥) ص ص ٣٨٥-٣٨٦.
(٣) نادية حليم سليمان، الواقع التعليمى للمرأة المصرية، (القاهرة: المجلس القومى للطفولة والأمومة، ١٩٩٣) ص٢٢.

أثر التعليم على المشاركة السياسية للمرأة:

إن أهمية المرأة فى العملية الانتخابية البرلمانية متدنية وهذا ما تؤكده المؤشرات والإحصاءات إلا أن هذا الأمر ليس خاضعاً للثبات ، بل هو مرتبط بمدى تفاعل المرأة مع التغيرات وتوظيفها لصالح مطالبتها بحقوقها وتأديتها لدورها .

"من الأمور الهامة التى تتعرض للتغير والتبديل بفعل العديد من العوامل التى تؤثر على الإنسان كالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والعمل والتعليم هو الوعى السياسى[١]

"وتستند ثقافة المرأة بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة إلى العادات والتقاليد والأعراف والمعتقدات وتتباين ثقافات المجتمعات طبقاً لذلك ويلعب المجال التعليمى والثقافى دوراً محسوساً فى عملية التنمية كما يلعب دوراً خطيراً فى تحديد الأدوار النوعية لكل من الرجل والمرأة وما إذا كانت العلاقة بينهما علاقة تكامل أو علاقة مساواة مما ينعكس بذلك على نظرة كل من الرجل والمرأة لنفسه ولدوره فى الأسرة والمجتمع[٢]

وانطلاقاً من ذلك يتعين حشد قوى الأسرة والتربية والثقافة ومؤسسات العمل وأجهزة الاتصال الجماهيرى من أجل تكوين الوعى التنموى وقيم العمل الإيجابية وتصبح التصورات الخاطئة والأعراف والمعتقدات الاجتماعية غير الرشيدة وخاصة ما يمس وضع المرأة ودورها ومكانتها وبهذا تصبح قوى المجتمع ومؤسساته المختلفة قوى معلمة تؤثر فى التكوين الاجتماعى للمواطن واتجاهاته فكراً ووجداناً وسلوكاً .

"وفى إطار هذا التكوين يتأكد الاهتمام بوضع المرأة فى المجتمع على أنها مواطنة تتمتع بحقوق المواطنة كاملة وأن السعى إلى تطوير أوضاعها لا يستمد مبرره من مجرد

(١) نايف عودة النبوى، مرجع سابق،ص١٤٢.
(٢) إسماعيل صبرى عبد الله ، التخطيط لتطوير وضع المرأة المصرية فى المجتمع ، مؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين ، المجلس القومى للطفولة والأمومة ،القاهرة : ، يونيو ١٩٩٤ ، ص ٤٠٧

اعتبارها قوة اقتصادية فحسب وإنما ينطلق من المنظور الإنساني الشامل الذي يحقق للمرأة ذاتها وينمى طاقاتها الفكرية والروحية والجسمية والاجتماعية والعلمية والإبداعية بما يحقق حركة التنمية لها حاضرا ومستقبلاً"[1] والى التغير فى علاقتها بزوجها وأطفالها وهو ما أثر بدوره على نشاطها الاجتماعى.

حق المرأة فى المشاركة السياسية:

المرأة المصرية منذ قديم الزمان تتحمل جميع الأعباء مع الرجل سواء كانت فى القرية أم فى المدينة، ومع ذلك فإن من أفراد المجتمع من يرفض فكرة توليها منصباً مهماً أو إدارياً أو سياسياً باعتقاد منهم أن المرأة ليست أهلاً لذلك، والرأى الصائب أنه لا حجة للرأى الذى يعارض ذلك،وإن كنا نظن واقعياً أن عدد النساء اللائى يمكنهن فى الواقع العملى الجمع بين أعباء الولاية ومسئوليات الأسرة قليل، مع ملاحظة أن قلته المحتملة فى المجتمع الإسلامى لا تمثل بحال مؤشراً على ضعف مشاركة المرأة الاجتماعية والسياسية الذى يجعل ما يسمى بالمجال الخاص أو مجال الأسرة مساحة واسعة النشاط والتأثير السياسى[2].

وقد رد على بعض المعارضين أن سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه ولى امرأة تسمى "الشفاء" حسبة السوق[3]، فكان فى عهد الرسول ﷺ نساء اشتركن فى حروب الرسول ﷺ كمداواة الجرحى وسقى الجيوش وأيضاً الدفاع والحرب.

وقد ذكر الله تعالى فى كتابه المجيد﴿ ... وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ... ﴾[4]، ولم يخص الله سبحانه وتعالى من القوم دون سواهم ولا الرجال دون النساء، كما ذكر الله

(١) إسماعيل صبرى عبد الله ،مرجع سابق، ص ص ٤٠٧-٤٠٨.
(٢) عبد الكريم زيدان، الوجيز فى أصول الفقه (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٧) ص١٥٩.
(٣) بدرية إبراهيم، عائشة عبد الله، الدور القيادى الإسلامى (قطر: دار الثقافة، ١٩٨٧) ص١٠.
(٤) سورة الشورى : من الآية ٣٨ .

سبحانه وتعالى أيضاً فى كتابه المجيد ﴿ ... وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ .. ﴾[1] .وهذا يوضح أن المرأة لها مكانة فى الإسلام كمكانة الرجل فى جميع الحقوق والواجبات فإن الله سبحانه وتعالى والرسول ﷺ لم يفرقا بين الرجل والمرأة فى الحقوق والواجبات

وقد أخذ النظام المصرى بالاقتراع العام للرجال منذ عام ١٨٨٣م ومنذ عام ١٩٥٦ منحت النساء حق الاقتراع بمقتضى دستور١٩٥٦ لأول مرة فى تاريخ مصر السياسى وبذلك أصبح الاقتراع عاماً للرجال والنساء معاً[2].

"وقد وجد (جرير واورلينز) في دراسة على غير المشاركين فى الانتخابات أنهم فى حالة غربة فى العملية السياسية عموماً ويميلون إلى الكسل وعدم الاهتمام ، ويشعرون بأن أصواتهم ليس لها أى قيمة على الإطلاق ، فقد تمثلت استجاباتهم فى : ليس من المهم أن أدلى بصوتى لأن نفس مجموعات القوة ستقود المجتمع بطريقة ما[3] .

نجد أن الكثيرات يقتنعن بأن أراءهن ليست لها قيمة وأن الرؤساء والقادة سينفذون ما يريدون فالمرأة الريفية تستيقظ من نومها فى آذان الفجر لكى تقوم بحلب الجاموس و..... الخ وتقضى معظم وقتها فى شقاء مثقلة بأعباء البيت والعناية بالصغار وتربية الحيوانات ومساعدة زوجها فى أعمال الزراعة إلى أن يأتي العشاء تنام جثة هامدة لا تدرى بأي شئ حولها فكيف لها بالوعى السياسى أو الاجتماعى أو حتى الصحى كما أن المرأة فى الصعيد تقضى يومها فى منزلها لم يكن هناك تبادل زيارات ولم تشترك فى النقاش ولم تخرج من دارها فى معسكرات أو ما شابه ذلك فكيف لها بالوعى السياسى

(١) سورة البقـــرة : من الآية ٢٢٨ .
(٢) سعاد الشرقاوى وعبد الله ناصف، نظم الانتخابات فى العالم وفى مصر، (القاهرة: دار النهضة العربية ١٩٨٤، ص١٥٦.
(٣) محمد السيد علوان، المشاركة السياسية فى المجتمع المصرى بالتطبيق على شباب شمال سيناء، أعمال المؤتمر السنوى السابع للبحوث السياسية (لقاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣)، ص ٦٨

"فبالرغم من تزايد إعداد النساء العربيات العاملات فى حقل التعليم والثقافة والإعلام إلا أن هذه الكثرة العددية لم تنعكس فى قوة سياسية أو قوة ثقافية قادرة على تغير المفاهيم والقيم المعادية للمرأة ترددها أجهزة الأعلام أو التى لا تزال تنطوى عليها معظم مناهج التعليم والتربية[1] ، وهذا نابع من العادات والتقاليد السائدة فى المجتمع والفكر السائد فيه وما شبت عليه المرأة منذ نعومة أظافرها فمن شب على شئ شاب عليه.

معوقات المشاركة السياسية للمرأة :

نظراً لنظرية الرجل واتجاهه الرافض لمشاركة المرأة سياسياً فنجد أن المرأة قد تمارس حقها فى اتخاذ القرار الخاص بحركتها ونشاطها وتضحى من أجل حياتها الزوجية وقد تفضل الأمان الزوجى على النشاط السياسى والنظام العام وقد يطلق الرجل زوجته إن هى خالفت أوامره وقد لا يطلقها إلا أن شبح الطلاق يظل محلقاً فى الجو فوق رأس المرأة ولم يعد الرجل فى مصر وفى معظم البلاد العربية يرفض خروج المرأة للعمل ولكنه يرفض فى معظم الحالات خروجها للمشاركة فى الأنشطة العامة السياسية أو الثقافية .

وفى بعض البلاد العربية ينص القانون صراحة على حق الرجل فى أن يمنح المرأة الخروج إلا بإذنه، وقد لا يكون هناك نص صريح بهذا الشكل وإنما يعطى الرجل حق منع المرأة للعمل إذا تعارض ذلك مع صالح الأسرة (والرجل هو الذى يحدد ما هو الصالح للأسرة) فهذا يعتبر عقبة تحول دون مشاركة المرأة سياسياً فهنا ترابط وثيق بين التحديات السياسية والتحديات العائلية الخاصة إن أرادت أن يكون لها دورٌ فى الحياة

(١) نوال السعدي، التحديات التي تواجه المرأة العربية في نهاية القرن العشرين (القاهرة: المجلس القومى لرعاية الأمومة والطفولة ١-٣ سبتمبر ١٩٨٦) ص ٨

السياسية أو مجرد رأى مستقل عن رأى زوجها وهذا التحدى يواجه جميع النساء فى جميع الطبقات الطبقة الفقيرة والطبقة العليا بما فيهم زوجات الحكام ورؤساء الدول

وفيما يلى عرض لبعض معوقات المشاركة السياسية عامة ومعوقات المشاركة السياسية للمرأة.

العوائق التى تحول دون المشاركة السياسية :

تقسم العوائق إلى تقسيمات مختلفة، حيث يقسمها البعض إلى[1]:

١- نظام السلطة المغلقة Closed Power System

٢- ثقافة الفقر.

٣- انخفاض مستوى الدخل والسعى الشاق وراء العيش.

٤- الاغتراب.

٥- محدودية إدراك البيئة.

٦- التمسك ببعض القيم والتقاليد التى تعرقل المشاركة.

٧- مشاكل المشاركة نفسها.

وهناك تقسيم آخر يرجع إلى "عوائق ترجع إلى الشباب وعوائق ترجع إلى المناخ السياسى السائد فى المجتمع"[2]، كما يلى:

أ - عوائق ترجع إلى الشباب وهذه ترجع إلى:

١- الإحساس بعدم جدوى المشاركة السياسية.

٢- نقص الوعى السياسى لدى الشباب.

---

(١) أحمد رأفت "المشاركة الاجتماعية ودورها فى تنمية المجتمع الريفى"، رسالة مقدمة لكلية العلوم الإنسانية جامعة المنيا، ١٩٩١، ص ص ١٦٧-١٨٧

(٢) أحمد يوسف بشير، مرجع سابق.

٣- الشك فى القائمين على العمل السياسى.

٤- انتشار مشاعر السلبية واللامبالاة بين الشباب.

٥- الإحساس بالاغتراب.

٦- الخوف من الخوض فى الحياة السياسية.

٧- الإحساس بالعزلة.

ب- عوائق ترجع إلى المناخ السياسى السائد فى المجتمع فمن المسلمات الأساسية إن المدى الذى يشارك به المواطن فى العمل السياسى فى مجتمعه يتوقف إلى حد كبير على المناخ السياسى فكرياً ومادياً واجتماعياً الذى يسود المجتمع، ومن هنا فإن تهيئة المناخ الملائم سياسياً لمشاركة الجماهير فى الحياة السياسية بشكل إيجابى وفعال يساعد على تعميق وترسيخ حقائق وإمكانات التكامل السياسى والاجتماعى، ويعد سبيلاً لتحقيق عملية التنمية المنشودة،وفيما يتعلق بنظرة الشباب إلى المناخ السياسى السائد فى المجتمع المصرى ومدى تشجيعه على المشاركة السياسية.

ومن الأسباب السابقة يكون التناقض بين الشعارات والواقع بالإضافة إلى ذلك تكون الأعين على المتجهين سياسياً وخاصة فى الجامعات وعدم وضوح هوية النظام السياسى الساد وانعدام القدوة فى مجال العمل السياسى.

وهناك عوائق ترجع إلى النظام الحالى وعوائق ترجع إلى الأسرة، حيث نظام الأسرة السائد ومدى ميول أفراد الأسرة تجاه المشاركة السياسية.

١- الثغرة فى الدستور:

إن الدستور يفصل بين الحقوق والواجبات العامة للإنسان وبين حقوقه وواجباته الخاصة وهذا الانفصال لإخضاع المرأة لسيطرة الرجل وفرض الواجبات عليها بدون حقوق وإخفاء التناقض بين واجباتها العامة فى الدولة وواجباتها الخاصة[١]

لذلك نجد أن هناك عدم وجود تنسيق للجهود المبذولة بأجهزة الدولة المهتمة بالمرأة أو تقييم لإنجازاتها وأنشطتها للتأكد من سيرها فى المسار الصحيح الذى يحقق الأهداف المنشودة[٢]

أى أن الدولة تناشد بحق المرأة فى السياسة وتسن القوانين وتقيم المنتديات وعلى سبيل المثال المنتدى الذى أقيم فى ١٢/٧/٢٠٠٠ م ، الخاصة بالمشاركة السياسية للمرأة ولكن للمرأة واجبات نحو الرجل لا تستطيع مخالفتها ولا تستطيع مخالفة زوجها وإلا حدث ما لا يحمد عقباه غير أن الزوجة التى لم تطع زوجها تكون منبوذة من المجتمع بأثره فكيف للمرأة أن تخالف الزوج والمجتمع وما تعارف عليه الجميع وتتجه اتجاه يخالف الزوج أو لا يوافق عليه وعلى سبيل المثال مشاركتها فى السياسية .

وهذا التناقض ينكشف حين نرى أن قوانين العمل تعطى المرأة حق العمل مثل الرجل لكنها لا تستطيع أن تمارس هذا الحق حسب قوانين الزواج ويملك هذا القرار زوجها وليس هى وهكذا تحكم المرأة فى بلادنا بقانونين متناقضين ، قانون مدنى عام، لا يفرق بين المواطنين على أساس الجنس أو الدين أو اللون ويعطيها حقوق الإنسان ثم ما إن تجتاز المرأة منزلها تحكم بقانون آخر قائم على التفرقة والتمييز على أساس الجنس والدين[٣]

(١) نوال السعدى، مرجع سابق،ص ٣
(٢) إسماعيل صبرى عبد الله، مرجع سابق، ص ٤٣٥
(٣) نوال السعدى ، مرجع سابق ص٣

٢- عدم إلقاء أشكال التمييز على أساس الجنس :

لا يعنى تحرير المرأة أن تتصرف إيذاء العلاقة الزوجية كما يتصرف الرجل أو كما يسئ التصرف فليس هناك من تحرر حقيقى لأن من العبث الحديث من حرية المرأة ما دامت فى حالة تبعية اقتصادية للرجل وتعتمد عليه اعتماداً كلياً فى معاشها " فمن المفارقات الغريبة أن بعض البلاد العربية التى وقعت على هذا الميثاق تعلن فى تقاريرها إلى الأمم المتحدة إن المساواة بين الرجل والمرأة قد تحققت مع أن الواقع يؤكد أن التفرقة لا تزال قائمة فى قوانين الزواج والأسرة وفى القوانين العامة وفى الدستور"[١] فالمرأة إذا كانت وزيرة ولها من القول والفعل ما يهز العالم عند دخولها المنزل بل على عتبة المنزل ترتدى رداء الزوجة الخاضعة لأوامر الزوج والأم الحاضنة لأولادها والمسئولة عن كل كبيرة وصغيرة فى المنزل وقد يكون لها زوج متسلط يمنع حتى الأخذ برأيها فى شئون المنزل فكيف يكون هناك مؤتمرات تغير من هذه الأفكار وهل تتغير فعلاً ؟ ولكننا لا ننكر الدور العائلي للمرأة داخل أسرتها كنواة لتوحيد جميع أفرادها ومصدراً يستمد منه الدفء والحنان والنتائج المترتبة على هذا النظام[٢].

٣- ازدواجية القوانين بالقيم

"للمرأة دور مؤثر وفعال فى مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية التى تحدث للمجتمع بصفة عامة ولأسرتها بصفة خاصة . كما أنها تواجه الأخطار الخارجية المتمثلة فى الأزمات الاقتصادية على المستوى القومى . والمتغيرات الاجتماعية والأزمات السياسية وعلى سبيل المثال منذ أن خضعت بلادنا العربية للاستعمار القديم فقد تغيرت القوانين

(١) إسماعيل صبرى ، مرجع سابق ص ٣٩٥

(٢)فؤاد زكريا، ملاحظات أولية حول موقف الجماعات الإسلامية المعاصرة فى قضية المرأة، التحديات التى تواجه المرأة العربية فى نهاية القرن العشرين، منشورات تضامن المرأة العربية، القاهرة ١-٣ سبتمبر ١٩٨٦م ص٧٨

العامة فى بلادنا بحيث تؤمن مصالح الاستعمار الاقتصادية والتجارية والأمنية والسياسية وتعانى المرأة العربية أكثر من غيرها من هذه المتناقضات فهى الضحية الأولى للازدواجية[1]، وبذلك يتضح أن المرأة هى التى تعانى أولاً وأخيراً من أى مؤثرات على المستويين القومى والمحلى وما يصاحبها من ضغوط.

٤- المرأة العربية كبش فداء فى الساحة السياسية:

"إن مساهمة المرأة ومشاركتها فى العمل النقابى ضئيل جداً مما يجعل الأمر يحتاج إلى مزيد من التوعية لحثها على الإقبال لهذا النشاط الهام ولعلَّ عزوف المرأة عن المشاركة فى مثل هذا النشاط إنما يرجع إلى أسباب اجتماعية وتقاليد موروثة مازالت تعوق قيامها بدورها فى التنظيم النقابى. وأيضاً للمسئوليات الملقاة على عاتق أعضاء التنظيم النقابى والذى يتطلب منهم تضحيات كثيرة وجهد أكبر[2] ولأن من المعروف أنه لا يمكن تغيير قانون ما إلا بالقوة السياسية أو العسكرية والنساء لا يمثلن قوة سياسية وذلك أن كل ما يسمح لها به هو تكوين جمعية خيرية أو ثقافية يباح لها النشاط الاجتماعى المحدود وبشرط عدم النشاط السياسى فيما عدا ما تقره السلطة " الحاكمة"[3] كالانتخابات والجمعيات التطوعية والنسائية.

٥- ضعف القدرة الأقتصادية للمرأة:

معظم النساء أميات وخاصة الجيل الأسبق حيث كانت نسبة تعليم الإنسان ضئيلة جداً وبالتالى فالنساء لا يعملن ولا يأتين بمصدر رزق فتختلف المشاركة السياسية للمرأة المصرية عن المشاركة السياسية للرجل تبعاً لمستوى الإمكانيات والوسائل المادية

(١) نازلي معوض أحمد، المرأة المصرية في الأحزاب السياسية، مؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادي والعشرين، المجلس القومى لرعاية الأمومة والطفولة٦-٨ يونيو ١٩٩٤م، ص ص ٣٢، ٣٣.
(٢) المرجع السابق، ص ص ٣٧، ٣٨.
(٣)نوال السعدى ، مرجع سابق ، ص٥

والاجتماعية المتاحة فى المجتمع ، كذلك تبعاً لوضع المرأة عاملة أو غير عاملة وتبعاً لنوع العمل "وقد أشارت معظم التقارير أن المرأة المصرية كانت تعمل فى شتى المجالات الاقتصادية مع الرجل فى الحياة العامة"[١] فلا يمكن لأي شريحة أجتماعية مقهورة أن تصبح قوة سياسية ضاغطة ، إلا إذا تحققت لها هذه الشروط[٢]:

١ - الوعى بالأسباب الحقيقية للقهر أو الاستغلال .

٢ - التنظيم السياسى

٣ - القدرة السياسية على هذا التنظيم

٦- انخفاض وعى المرأة الريفية وأيضاً الصعيدية

"إن وعى المرأة لذاتها يساعد على التحرر من القيود التى فرضتها عليها حياتها السابقة ويبعد عنها الاضطهاد بكافة أشكاله وتحررها من المشاكل الاجتماعية التي تقف حاجزاً فى وجه تحررها الاجتماعى والسياسى"[٣]

٧- القوى السياسية لا ترشح النساء:

تؤكد رئيسات جمعيات المرأة المصرية أن السبب الرئيسى لعدم فوز المرأة هو رفض الأحزاب والقوى السياسية المصرية لترشيح المرأة على قوائمها أو دعمها، ونضرب أمثل على ذلك بأن عدد النساء اللائى رشحهن الحزب الوطنى عام ١٩٩٥ كان يعادل ١,٣٪ فقط من نسبة ترشيحات الحزب، مقابل ١,٦٪ لحزب الوفد المعارض،ونفس النسبة لحزب الأحرار، ٢,٥٪ لحزب التجمع اليسارى، ولذلك قامت النساء بترشيح نسائها بشكل مستقل[٤].

---

(١) أحمد طه محمد ، المرأة المصرية بين الماضى والحاضر . (مطبعة دار التأليف ، ١٩٧٩م) ص٢٠

(٢) نوال السعدى ، مرجع سابق ، ص١٣٢

(٣) نايف عودة النبوي ، مرجع سابق ، ص ١٣٢

(٤) محمد جمال عرفة، مرجع سابق، ص٢.

obeikandl.com

٨- استمرار التفرقة وعدم المساواة فى الواقع العملى ضد المرأة:

هناك اختلاف بين المساواة فى القانون والواقع، ففى القانون الجميع سواسية الرجل والمرأة لكل منهم حقوق وعليه واجبات، وأى تقصير من أحدهم يجازى عليه وتطبق عليهم جميع الأحكام والقوانين، ومن العقبات الرئيسية فى تطبيق القانون:

أ- عدم وجود نظام إدارى قوى لتنفيذ القانون فى كثير من الدول النامية بحيث يمكن مراقبة التحايل على تنفيذ القانون.

ب- التفسير الخاطئ للقوانين نظراً لاستمرار تأثير العادات والتقاليد.

ج- عدم معرفة المرأة بحقوقها لنقص الدراية بالقانون.

د- عدم مراجعة القوانين واللوائح بصفة دورية حتى تجارى التطور الذى يحدث بالمجتمع[١].

٩- وجود اختلافات دينية حول قضية المرأة وخروجها بصفة عامة:

لقد أراد الشيخ يوسف القرضاوى، وهو أحد مفكرى الحركة الإسلامية المعاصرة أن يضرب مثلاً لابتعاد التشريعات الوضعية من قيمنا وعاداتنا وأخلاقنا الأصيلة[٢]. أى أن هناك العديد من أفراد المجتمع والرجال غير راض عن بعض التشريعات وخاصة التى تتعلق بالمرأة.

١٠- العادات والتقاليد السائدة فى المجتمع المصرى الصعيدى

من المتعارف عليه فى المجتمع الصعيدى المصرى أن المرأة لا وجود لها إلا فى المنزل ولا عمل لها إلا الإنجاب وتربية الأطفال وطاعة الزوج ومعرفة جميع لوازمه واحتياجاته والعمل على راحته وتوفير الجو الهادئ ومراعاة الأبناء واستذكار الدروس لهم وغسل الملابس

(١) مرفت التلاوى، قرارات الأمم المتحدة وقضية المرأة (القاهرة: منشورات تضامن المرأة العربية، ١-٣ سبتمبر ١٩٨٦) ص٦٦

(٢) فؤاد زكريا، مرجع سابق، ص٧٥.

وتنظيف المسكن، ولا يحق لها تجاوز أى حد من حدودها، ولا يسمح لها بالتناقش فى أى موضوع، ولا يمكن لها الخروج للتنزه أو الفسح مع صديقاتها، ولا يمكن لها الإدلاء بصوتها فى الانتخابات، غير أن نظرة المجتمع والرجل بل والنساء أنفسهن لمن ترشح نفسها فى الانتخابات نظرة غير موضوعية وأنها لم تلتزم بعادات وتقاليد بلدها، وربما قوطعت ممن حولها من الرجال والنساء لأنها تعدت حدودها وبعدت كل البعد عن العادات والتقاليد الصعيدية.

مما سبق يتضح أنه على مدى قرن من الزمان تظل قضية المرأة كالميزان تتأرجح ما بين كفتين،كفة المحافظين الذين ينظرون إليها بعواطفهم ولا يرونها إلا أنثى لا وظيفة لها فى الحياة سوى الإنجاب ورعاية الأبناء والأسرة والزواج والتقدميين الذين يرونها إنساناً لا يختلف عن الرجل فى شئ، لها ما له من حقوق وعليها ما عليه من واجبات، لا فرق بينهما سوى فى النوع، وفى مجال اشتراك النساء فى السياسة وضح مما سبق ما يسلب من النساء من حقوقهن وإغلاق الطريق أمامهن عن إمكانية أى نضال فى سبيل تحقيق مكتسباتهن وتحريرهن كما يجب القضاء على العادات والتقاليد البالية فى المجتمع الصعيدى وتوعية أفراد المجتمع وخاصة الرجال بضرورة اشتراك المرأة فى السياسة لأنها نصف المجتمع ورأيها له أهمية كبيرة فى المجتمع وأيضا لابد من تشجيع المرأة على العمل للكسب حتى تتحرر اقتصاديا وتستطيع أن تتحكم فى مطالبها مع توعية المرأة بحقوقها وواجباتها،ومعرفة حقوقها السياسية وحقها فى قرارات الدستور وأيضاً لابد للحكومة من التدخل مع القوى السياسية ومطالبتها بترشيح النساء وعدم التفرقة بين الرجل والمرأة فى الحقوق والواجبات مع إرشاد من قبل رجال الدين لتعريف المجتمع بأسره حق المرأة السياسى والاجتماعى والاقتصادى.

وبذلك أجبنا عن التساؤل الثانى.